نحو قراءة لسانية لخوالف الإخالة
في التراث النحوي العربي

أ – كادة ليلى
قسم الأدب العربي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة بسكرة

إنّ خوالف الإخالة تشحن التركيب الذي تحُلُّ به بقيم نفسية انفعالية تؤهله لينضوي تحت قسم الإفصاحيات، الذي لا مسوِّغ لتفسيره بلغة منطقية ، ولا أدلّ على ذلك من أنّ فارق القيمة بينهما لا خفاء به، فقولك: أوّه، وأتألم لا يتناظران وظيفيا؛ ذلك أن الصيغة الأولى لإنشاء التألم، والثانية للإخبار عنه، وشتّان ما بين المعنيين!

فلا تتهيأ على الأرجح معادلة الصيغة الأولى بالثانية إلا على جهة التمحّل، وعدم إيلاء العناية إلى اختلاف أساليب الخطاب تبعا لاختلاف وظائفه، فحسبك شاهدا أنك لو وضعت يدك على سطح ساخن وأنت لا تدري، فسحبتها من شدة الألم مصطرخا وقلت: أوّه، لهمَّ السامعون إلى نجدتك، أما أن تستعيض قولك بـ: أتألم فسلوك لغوي باعث على الضحك ومدعاة للدهش؛[1].

ولا شك أن مصطلح الإخالة قد يبدو غريبا في الاستعمال؛ فهو –وإن كان رديفا لقسم واسع من أسماء الأفعال– فلا ندري على جهة القطع بالذي ابتعث تمام حسان، ومن اقتفى أثره من الباحثين على اختياره دون غيره، مع أنه بعيد الصلة في دلالته على موضوعه، فليس بين لفظه وموضوعه قربى تدعو إلى التمسك به. فالإخالة على أوضاع اللغويين لا تعدو أن تكون بمعنى الاشتباه حيث يقال: أخال الشيء وإخاله (بالفتح على القياس وبالكسرة علىالأشهر) إذا ما اشتبه،[2] ولسنا ندري ما وجه الصلة بين الاشتباه ومعاني أسماء الأفعال؟! فكيف تأخذ الدلالة الاصطلاحية بأعناق الدلالة اللغوية في هذا الموضع تحديدا؟!

قد يرتئي المولعون بهذا المصطلح أن يؤسسوا لمشروعيته على جهة كونه يشتبه بالأسماء من جهة، وبالأفعال من جهة أخرى؛ ذلك أن هذه الأسماء تقوم مقام الأفعال وتعمل عملها سواء بسواء.

حقا قد يأنس بمثل هذا التخريج الآخذون بهذا المصطلح، بيد أنه تخريج فيه نظر؛ ذلك أن تمام حسان لا يُقرّ بكون هذه الألفاظ أسماء تناظر الأفعال دلالة وعملا، فهي عنده مسلوبة الدلالة على الزمن، وهو من أجلى مقومات العنصر الفعلي وأظهر سماته، مثلما أنّ القول بالاشتباه العملي ليس له سند في مصطلحيته على الإطلاق.(3)

فلسنا ندري على جهة الدقة ما الذي ساق هذا الباحث إلى الأخذ بهذا المصطلح الذي لا ينطبق لفظه على معناه، فلولا شيوعه وذيوعه لكان الإعراض عنه أولى واستبداله أحرى.

وتجدر الإشارة إلى أن خوالف الإخالة –عند تمام حسان– لا تعدو أن تعبر عن قسم محدود من أسماء الأفعال، فهي لا تمثل إلا جزءَ المبنيات منها، نحو: هيهات، وشتان، ووي، وآمين، ومه، وصه(أ)، أما باقي الأجزاء مما كان محولا عن الظروف والحروف كـ: دونك وإليك، أو مصدرا منصوبا، نحو: رويدَ وبَلْهَ، أو مشتقا مبنيا على الكسر مما جاء على وزن فَعَالِ، مثل: ضرابِ وتراكِ، فليس له من الإفصاح شيء البته، فقصاراه أنه موضوع للدلالة على الطلب؛ مما يهيئه للدخول ضمن جملة الأمر لا غير. فلم يبق –إذن– للإخالة إلا القسمُ الأول الذي هو ألصق بالوظيفة الانفعالية التي أغفلها النحويون عندما سَعَوا جهدَهم إلى تفسير هذا الضرب من الألفاظ تفسيرا منطقيا لا يدعو إليه سوى إعمال لغة المنطق وإضعاف منطق اللغة.

فتفسير (شتان) –مثلا– بـ (افترق)، و(أفٍّ) بـ(أتضجر)، و(هيهات) بـ (بَعُدَ)، و(صه) بـ(اسكت)، ونحو ذلك تفسيرٌ ظاهر الفساد ؛ لأنه يفسر لغة انفعالية بلغة منطقية منافرةٍ لها.

فالأمثل أن تفسَّر الصيغ الانفعالية بمثيلاتها دلاليا، بلا خروج عن الإطار الوظيفي الواحد؛ فينبغي أن تفسر (شتان) بـ:ما أشدَّ الافتراق، و(هيهات) بـ: ما أبعَد، و(بطآن) بـ: ما أبطأ، و(وَيْ) بـ: ما أعجب، و(أفٍّ) بـ: ما أضجر. أما (صَهْ) و(مَهْ)، فموضوعان للإفصاح عن استنكار القول أو العمل على الترتيب، وليس لنا أن نحملهما على محمل الطلب البتة، فإنه مُخرجٌ لهما عن أصل وضعهما، كذلك (إيهٍ) موضوعة للإفصاح عن

استحسان الحديث دون التصريح بطلب الاستزادة منه، وإنما ذلك يفهم ضمنا لا نصًّا. وتفيد (آمين) الدلالة على استحسان الدعاء.

وهكذا يجب أن تُفسَّر خوالفُ الإخالة بما من شأنه أن يكشف عن القيمة الوظيفية المخبوءة بها، وإحساس النحويين بهذه القيمة الانفعالية التي تزخر بها هذه الصيغ كان يراودهم بين الحين والآخر، فهم إذ يفسرون هيهات بـ: بَعُد، وبطآن بـ: بَطُؤ، وسَرْعانَ، ووَشْكان بـ: سَرُع كانوا أدنى من درك الطابع الإفصاحي لهذه الألفاظ المفسَّرة فهي صيغ محولة على وزن (فَعُلَ) تفيد التعجب، وكذلك شأن (وي) و (واهاً) التي سيقت بمعنى: أعجب.[5]فهي أقرب رحمى إلى الصيغ التعجبية منه إلى الصيغ الخبرية أو الطلبية. لكن هنالك بعض الاستثناءات التي ينبغي أن تعالج معالجة مستقلة لخروجها عن هذا الأصل، نحو: حيَّ و هَلُمَّ، وها، فمثل هذه الصيغ تفيد الأمر على نحو واضح، ويعضد ذلك أن (هلم) و(ها) –مثلا– تصرفان مع الضمائر، فيقال: هاكَ، وهاكِ، وهاكما، وهاكم، وهاكنّ، وهاءَ، وهاؤما، وهاؤم، وهاءون من جهة، وهلمّي، وهلمّا، وهلمّوا، وهَلْمُمْنَ من جهة أخرى.[6] فمثل هذه الصيغ تفيد الأمر على نحو واضح، وليست في عداد الصيغ الإفصاحية، فاستلحاقها بجملة الأمر –مع أنّ ليس لها ماض أو مضارع من لفظها– أحق وأولى من الإبقاء عليها في قسم خوالف الإخالة.

فبهذا تكون الإخالة مصطلحا جامعا لأغلب مبنيات ما اصطلح عليه قديما بأسماء الأفعال، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن مِن الباحثين من وسّع دائرة هذا القسم الخالفي، وإن منهم من ضيقها إلى أبعد حدّ، وإنّ منهم من كان بين ذلك قواما.

يمثل الطائفة الأولى عبد القادر مرعي خليل الذي ساق أسماء الأفعال حيثما وجدت مساقَ خولفِ الإخالة مع تكلف إشراب أقسام منها القيمة الانفعالية، فحسبك قوله: ((ومن هنا نرى أن ما يسمى أسماء الأفعال ألفاظ تستخدم للمبالغة في التعبير عن الانفعال والإفصاح عن مشاعر المتكلم عندما لا يستطيع أن يعبر عما يريد بجملة منطقية، وهي في معناها ودلالتها أقوى من المعاني التي وضعها لها النحاة، حيث تعبر عن مشاعر المتكلم وعواطفه بقوة وتجعل السامع يدرك أن المتكلم في غاية الانفعال)).[7]

أما الطائفة الثانية فيمثلها فاضل صالح السامرائي الذي لاحظ ضمنيا المعنى الانفعالي فيما كان بمعنى الخبر من أسماء الأفعال، إلا أنه مع ذلك استمسك بالمصطلح التقليدي، وقد عبر عن ذلك بقوله: ((وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب، فمعنى هيهات أي ما أبعده، وشتان أي ما أشد الافتراق، وسرعان ووشكان أي: ما أسرعه، وبطآن أي: ما

أبطأه)).[8] وليس يخفى مدى وجاهة هذا الموقف، فهو يصدر عن تتبع الخواص الوظيفية لكل لفظة على حدة، والسعيِ إلى إدراك مدى تشربها القيمة الانفعالية.

خوالف الإخالة في الموروث النحوي العربي:

اختلف النحويون في طبيعة هذه الألفاظ، فزعمها الكوفيون أفعالا لدلالتها على الحدث والزمان، وزعمها ابن صابر قسما رابعا زائدا على أقسام الكلم الثلاثة سماه الخالفة، وعدها جمهور البصريين أسماء واختلفوا في مسماها، فقيل مدلولها لفظ الفعل، لا حدث ولا زمان، وقيل: بل تفيدهما، ودلالتهما على الزمان بالوضع لا بالطبع، وعليه فهي اسم لمعنى الفعل، وقيل هي أسماء للمصادر وهو ظاهر قول سيبويه، ثم دخلها معنى الفعل، وهو معنى الطلب في الأمر، ودلالة الحال في غيره.[9]

وانتصارا لقول البصريين، يستدل ابن جني على اسمية هذه الألفاظ بالتنوين الذي هو علم التنكير نحو: صهٍ ومهٍ وإيهٍ، وبالتثنية كقولهم: دُهْدُرَّين،[10] وبالجمع كما في هيهات، وبتاء التأنيث وألفه في هيهاة، وهيهات، وأولاة، وأُفَى.[11] ولعل الذي حملهم على أن قالوا: إنها أسماء وليست بأفعال ((أمر لفظي وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها، ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا)).[12]

والجدير بالذكر أنّ النحاة قسموا هذه الألفاظ حسب دلالتها الزمنية إلى ثلاثة أقسام:[13]

1. أسماء تدل على حدث ماض، نحو: هيهات، وشتان، وسرعان، ووشكان.
2. أسماء تدل على حدث حاضر، نحو: أوّه، وأف، وواهًا، ووَيْ.
3. أسماء تدل على حدث مستقبل لتضمنها معنى الطلب، نحو: صه، ومه، وإيه...

والحق أن هذا التقسيم افتراضي متخيل لا سند له من الواقع فمن الواضح- على حد تعبير تمام حسان- ((أن هذه الألفاظ تخلو من علامات تبرر تقسيمها إلى ماض ومضارع وأمر. ولكنها جميعا للتعبير عن شحنة نفسية انفعالية يحس بها المتكلم في الحاضر فلا تنسب إلى تقسيم زمني)).[14]

التنوين في خوالف الإخالة بين الشكل والوظيفة:

يلحق التنوين قسما من هذه الألفاظ، وذلك نحو: صهٍ، وإيهٍ، وأفٍ، وهو يفيد التنكير عند جمهور النحويين، فإذا قلنا: (صهْ) بالسكون كان أمرا له بالسكوت عن حديث معين، أما

(صهٍ) بالتنوين فأمر له بالسكوت عن كل حديث. فمعنى (صهْ) السكوت، و(صهٍ) سكوتا، ومثلها (إيهِ)، و(إيهٍ)؛ فالأولى لطلب الاستزادة من حديث معين، في حين تعني (إيهٍ) بالتنوين طلب الاستزادة من أي حديث يختاره المتكلم، وهكذا مع (مهْ)، و(مهٍ)؛ فالأولى بمعنى: الانكفاف، والثانية بمعنى: انكفافا.[15]

وجاء في شرح الرضي على الكافية: ((وأما التنوين اللاحقة لبعض هذه الأسماء فعند الجمهور للتنكير ... فصه بمعنى سكوتا، وإيه بمعنى زيادة، فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرّف. فمعنى صهْ اسكت السكوت المعهود المعين، وتعيين المصدر بتعيين متعلقه؛ أي: المسكوت عنه، أي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين، فجاز على هذا أن لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار إليه، وكذا مه؛ أي: كفَّ عن هذا النسيء، وإيه؛ أي: هات الحديث المعهود، فالتعريف في المصدر راجع إلى تعريف متعلقه، وأما التنكير فيه فكأنه للإبهام والتفخيم...)).[16]

وترى طائفة من الباحثين أنّ ارتباط دلالة التنوين بالتنكير وعدمه على التعريف ليس له سند لغوي.[17] وقد نقل الرضي توضيحا لابن السكيت والجوهري يتعلق بالألفاظ التي وردت منونة وغير منونة، فقد قالا: إن دخول التنوين دليل كون اللفظ موصولا بما بعده في حين حذف التنوين دليل على الوقف عليه، فيقول القائل: صهٍ صهْ، ومهٍ مهْ فتنون الهاء الأولى، وتسكن الثانية. فيكون التنوين عند ابن السكيت والجوهري في أصله تنوين التمكين الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه، فقد جُرِّد من معنى التمكن في هذه الأسماء، وجُعل للدلالة على المعنى المذكور فقط.[18]

هذا، ويذهب محمد عبد الله جبر إلى أنْ ((ليس التنوين للتنكير كما يرى الخليل بل هو دال على الوصل، وإن كان الرضي قد رده إلى تنوين التمكن المألوف في الأسماء الأخرى، ولست أوافقه في هذا الرأي... ولست أقبل أن يكون هذا التنوين دالا على التمكين ولو افتراضا، فهذه الألفاظ ليست من المعربات حتى يكون تنوينها للتمكين. وأرتضي مع شيء من الاحتياط أن يكون التنوين وسيلة لوصل اللفظ بما بعده... والذي أذهب إليه هو أن تنوين تلك الألفاظ إنما هو من التنوين الشاذ...)).[19]

ومضى تمام حسان إلى تفسير التنوين تفسيرا وظيفيا يقول: ((التنوين في خالفة الإخالة (صهٍ) له معنى وظيفي هو التعميم وعدم التعيين فيشبه التنوين الذي يلحق النكرة غير المقصودة في النداء نحو: يا رجلا أقبل، والذي يلحق المصدر النائب عن فعل الأمر نحو: ضربًا زيدًا؛ إذ المعنى يا رجلا أيا كان وضربا أي نوع من الضرب وعلى ذلك يكون

معنى صهٍ: أمسك عن أي نوع من أنواع الكلام تحاوله، فإذا أردت كلاما معينا أسكنت الهاء في الوصل. وهذه المعاني التي يساق التنوين من أجلها هنا ليست شبيهة بتنوين التمكين الذي للأسماء المصروفة))[20].

أما فاضل صالح السامرائي فيرى أن اللفظ المنون أعم وأشمل مما لم ينون فـ(صهٍ) تفيد السكوت التام المطبق، كما تدل إيهٍ على الحديث العام الشامل.[21] وردّ ما ذهب إليه القدامى حين اعتبروا (صهٍ) تفيد معنى سكوتًا و(صهْ) معناها السكوت، فالسكوت ليس معناه: اسكت عن حديث معين، إنما هو تعريف للسكوت لا للمسكوت عنه؛ أي: اسكت السكوت المعهود.[22]

أما مهدي المخزومي، فيفسر هذا الضرب من التنوين بقوله:((التنوين في صه ومه ليس تنوين التنكير الذي هو من خصائص الأسماء ولكنه نون لحقت هذه الأبنية الثنائية لتكثيرها أو تثليثها بعد أن استقرت الوحدة الكلامية في الثلاثي، ولذلك لم ينون منها ما كان كثير الحروف، كهيهات، وشتان، وأوَّاه، ونزال، وأمثالها، وما نون منها فثنائي غالبا، كصه ومه، وقد ألحقت بهما هذه النون لتكون على ثلاثة أحرف ليسهل النطق بها...)).[23]

أما الميزة الثانية التي جعلت النحاة يُضفون صفة الاسمية على هذه الألفاظ، فهي: التعريف والتنكير، وفيها يقول ابن مالك:[24]

واحْكُمْ بتَنْكِيرِ الَّذي يُنَوَّنُ مِنْها، وتَعْريفُ سِواهُ بَيِّنُ

فقد جعل النحاة ما يلحقه التنوين نكرة، في حين عدّوا ما لا يلحقه معرفة، وقالوا: إنّ معنى التنكير أو التعريف لا يتجه إلى الفعل الذي يعبر اسم الفعل عن معناه، وإنما يتجه إلى المصدر أو الحدث المفهوم من اسم الفعل.[25]

ويرى الرضي أنّ ترك التنوين ليس في جميع أسماء الأفعال دليلَ التعريف، بل تركه فيما يلحقة تنوين التنكير دليل التعريف.[26] في حين مضى قوم آخرون إلى كون أسماء الأفعال جميعِها معارفَ –ما نُوِّن منها وما لم يُنَوَّنْ– تعريفَ علَمِ الجنس.[27]

هذه –بعامة– جملة الأحكام التي اختص بها النحاة صيغ الإخالة، فمن الواضح البيّن أنهم أتوا على هذه الصيغ بما تستحقه من الدراسة، لولا حملُهم لها على اللغة المنطقية. فأولى أن تحمل هذه الصيغ على الوظيفة الانفعالية التي من شأنها أن تكشف حقيقتها، وتجليَ غوامضها على نحو أفضل ممّا هي عليه في التراث اللساني العربي.

الهوامش

[1] ينظر:تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2000، ص152.

[2] ينظر: ابن منظور،لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1995، 226/11.

[3] ينظر: الخلاصة النحوية، ص152.

([i]) ينظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط2، (د.ت)، 34/3-51.

([5]) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع، الكويت، 1399-1979، 122/5-123.

[6] ينظر: المصدر نفسه، 122/5-127.

[7] عبد القادر مرعي خليل، أساليب الجملة الإفصاحية دراسة تطبيقية في ديوان الشابي، مؤسسة وام للتكنولوجيا والكمبيوتر، عمان، *د.ت)، ص92.

[8] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 1420-2000، 45/4.

[9] ينظر: همع الهوامع، 121/5.

(10) بمعنى: بطل بطلا بعد بطل.

(11) ينظر: الخصائص، 44/3-45.

(12) الاسترابادي، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،1415-1995، 62/2.

(13) ينظر: همع الهوامع، 122/5-123.

(14) الخلاصة النحوية، ص152.

(15) ينظر: معاني النحو، 41/4.

(16) شرح الكافية، 69/2.

(17) ينظر: محمد عبد الله جبر، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية، محمد عبد الله جبر، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص15-19.

(18) ينظر: شرح الكافية، 69/2.

(19) أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية، ص20.

(20) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، (1418-1998)، ص93.

(21) ينظر: معاني النحو، 43/4.

(22) ينظر: نفسه، 43/4.

(23) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1406-1986، ص203.

(24) ابن مالك، الألفية، ص48.

(25) ينظر: شرح الكافية، 69/2.

(26) ينظر: نفسه.

(27) ينظر: الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، تهميش حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1419-1998 ، 103/3.